المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

دور قوانين الأُسرة في تعزيز الوِحدَة الوطنية قانون الأسرة البحريني (السني،الجعفري) المُوحَّد أنموذجًا

باحث الدكتوراة: عبدالرحمن عادل الذوادي
جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية -كلية الدراسات العليا

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث إشكالية دور القوانين الأسرية في تعزيز الوحدة الوطنية من عدمه بين الطائفتين المكونتين للمجتمع البحريني مثالًا قابلًا للتطبيق في المجتمعات متعددة الإثنية، وذلك عن طريق تنزيل القوانين الأسرية المحققه للوحدة الوطنية على أرض الواقع تطبيقًا عادلًا من قبل السلطة القضائية بوضع الإطار المحدد لهذا الدور، وإبراز النموذج البحريني في ترسيخ قيم الوحدة الوطنية من خلال قانون أُسرة موحَّد - سني جعفري - لضمان شيء من العدل بين أفراد المجتمع خاصة في القضايا المتشابهة؛ إذ المواطنة رابطة في أُفقٍ وطني تعلو على المذهبية والقبلية وكل فئويَّة، ولا تُهمشها بالضرورة، بل تتعايش معا وتقوّمها لتتناسب مع القيم الوطنية.

كلمات مفتاحية: قانون الأسرة البحريني، الوحدة الوطنية

The Role of Family Laws in Promoting National Unity: The Unified Bahraini Family Law (Sunni, Jaafari) as a Model

PhD Researcher: Abdulrahman Adel Al-Thawadi
Mohamed Bin Zayed University for Humanities - College of Graduate Studies

Research Summary:

This research addresses the problematic role of family laws in promoting national unity between the two sects that comprise Bahraini society, as an applicable example in multi-ethnic societies. This research aims to implement family laws that achieve national unity on the ground, with fair application by the judiciary. It also highlights the Bahraini model of consolidating the values of national unity through a unified family law—Sunni and Jaafari—to ensure a degree of justice among members of society, especially in similar cases. Citizenship is a bond within a national horizon that transcends sectarianism, tribalism, and all factionalism, and does not necessarily marginalize them. Rather, it coexists and is strengthened to align with national values.

Keywords: Bahraini Family Law, National Unity

المقدمة

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده وآله ومن تبع هديه إلى يوم الدين، أما بعد:

فيتكوَّن المجتمع من أُسر مجتمِعة في نطاق جغرافي اجتماعي ثقافي واحد، كل أسرة تحوي أفرادًا يشكلون بمجموعهم نَسيجًا اجتماعيًا موحدًا بعيدًا عن الاختلافات الفكرية أو الدينية أو الثقافية تحت مظلة وطنية واحدة تجمع المتناقضات تحت سقف واحد ينظمها القانون.

خلال التعاملات اليومية في النطاق المجتمعي تتكون علاقات الزمالة والتجارة، وكل مايتطلبه العيش المشترك من علاقات ومعارف بين أطراف المجتمع المختلفة، ومن تلك العلاقات ما ينتهي بالزواج، ويكون الزوجين على مذهب واحد، ومنها مايكون طرفيها ليسوا على مذهب واحد.

إشكالية البحث:

هل لقوانين الأسرة دور في تعزيز الوحدة الوطنية؟

- **المبحث الأول: تعزيز الوحدة الوطنية وارتباطها بالأسرة**

يتضمن هذا المبحث وسائل تعزيز الوحدة الوطنية، والتنبيه على اجتماع تلك الوسائل والمبادئ في القضاء والقوانين التابعة والمنظمة له والظاهرة جليًا في قوانين الأسرة، كما يتضمن هذا المبحث مدى العلاقة بين القضاء الأسري وقوانينه وبين الوحدة الوطنية المتمثلة في الدولة و مكانتها

المطلب الأول: ارتباط القوانين الأسرية بالوحدة الوطنية

لا تُعتبر الأسرة في المجتمعات القديمة هي الأسرة في المجتمعات الحديثة، ففي المجتمعات القديمة تكون الأسرة عبارة عن كوكبة من الأب و وأبنائه وزوجته أو زوجاته وأبناء الأبناء والعبيد والخدم، وقد يكون أحد آباء الأب أو الأم أو كلاهما متواجد في مثل العائلة، وربما خالة أو اثنتين في بعض الحالات، أو عم أو عمة يكونان من ضمن العائلة، ونفس السكن، يتشاركون المعيشة.

تطور الأزمان وتعاقبها أدى لتطور فهوم الأسرة من المجتمعات القديمة إلى المجتمعات الحديثة، في المجتمعات القديمة تتكون الأسر من أب أكبر وزوجته، ومعه أولاده وأزواجهم وأولادهم وعبيدهم، وهم يقيمون فى مسكن مشترك أو فى وحدات سكنية مستقلة، ولكن معيشتهم مُشتركة، وتحت إشراف رئيس العائلة الذى يتولى مسئوليته ، ويطلق على الأسرة التى يكون للرجل أكثر من زوجة فى علم الاجتماع :الأسر المركبة، وهى المكونة من الرجل وزوجاته وأبنائه منهن، ويقوم رئيس العائلة بنفس الدور كزوج وأب لجميع الأبناء، وتوجد هذا الأسرة فى المجتمعات التى تسمح بتعدد الزوجات، والأسرة الصغيرة أصبحت هى النموذج الوحيد للأسرة فى المجتمعات الصناعية، وهى تتكون من زوج وزوجة وأبناء لم يبلغوا سن الثامنة عشرة.

الأسرة هى الخلية الأولى فى المجتمع وهى البناء الاجتماعى السائد على امتداد التاريخ، وقد تدخلت الدولة فى العصر الحديث بقوانينها وخدماتها، لشد أزر الأسرة من قوانين الزواج والطلاق، وحقوق كل طرف كما قدمت خدماتها لتعليم الأطفال ورعايتهه صحيا واجتماعيا[1].

تُبنى الأسرة على نظام اجتماعي منضبط بضوابط شرعية وعرفية، وأساس هذا التكوين هو الزواج، وهذا النظام المبتدأ بالزواج المنتهي إما بالاستقرار أو بالطلاق أو بالوفاة معترف به في كل الأزمنة والأمكنة، وفي كل الشرائع السماوية، وانجاب الإطفال وفق إطار الزواج، ذلك باعتبار الزواج ضرورة مجتمعية تخدم المجتمع؛ ذلك أنه المنظم للعلاقات الجنسية بين الطرفين، وفي النهاية يؤدي لتحقيق مبدأ عمارة الأرض.

- **علاقة القضاء الأسري بالوحدة الوطنية**

[1] محمد شامة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة ـ الأسرة ـ، مصر، عدد الصفحات: ٦٨٤، أعده للشاملة: عويسيان التميمي البصري ، ص22

القضاء الأسري مرتبط ارتباطًا تمامًا بالوحدة الوطنية في المجتمعات، فاستقامة القضاء وانضباطه، وعدالته، وعدالة منتسبيه من القُضاة وأعوانهم، المعوَّل عليه لتحقيق فعاليَّة الوحدة الوطنية في المجتمعات، إذ يلامس الفرد أن لا مزيَّة لفرد في المجتمع على أحد، و أنَّ العدالة قائمة وهي الأساس، فإذا تيقَّن أفراد المجتمع من استحالة أن يقع عليهم الظلم قصدًا، بسبب لون أو عرق أو مذهب أو دين، ارتاحت نفوسهم، وتوطن في قلوبهم شعور بالاستقرار في وطنهم الذي يجمعهم، وهذا الشعور يرتبط بمدى فَعَالِيَّة الأفراد في المجتمع، وينبني عليه انتماء الفرد لوطنه.

- **ارتباط القضاء الأسري بلبنة المجتمع**

ينسجم القضاء مع لَبِنَاتِ المجتمع، مُكونًا بيئة متصالحة من جهة، وصالحة للمعيشة من جهة أخرى، خالية من التباغض، والتشاحن والتقاتل، لتتحقق بيئة يَسُودُها التآخِي المجتمعي الإنساني من خلال نِظام قضائي صارِم ونزيه، وبيان ذلك في الآتي:

- **احتواء القضاء الأسري لمكونات المجتمع:**

يتألف المجتمع من مكونات مختلفة من ذكر وأنثى، كما أنه يحتوي على أعمار متفاوته، و مؤهلات تعليمة متباينَه، ومستويات معيشيه مرتفعة ومنخفضة، باعتبار مستوى دخل الأفراد، كما أن مستويات التفكير والثقافة لا تتسَاوى في النِطَاق الضيق، في التَوجُّهَات، ناهيك عن النطاق المجتمعِّي العام.

لَما كان هذا التباين بين أفراد المجتمع واضحًا لدى المُتبَصِّر لأحوال المجتمع، فإن من الصعب الجَمعُ بين مكونات المجتمع في فكرٍ أو نشاطٍ أو حتى رياضةٍ، بدون أن يَعرِف كل مكوّن من مكونات المجتمع حدوده وحقوقه و واجباته؛ ذلك أن اجتماعهم يمثل التناقض الصارخ بين مكونات المجتمع المختلفة، والاختلاف بين أنماط التفكير، و السلوك المعيشي، ففي كثير من الأحيان ليس من الحكمة جمع الصالح مع الطالح، ولا المتعلم مع غير المتعلم، إلا وفق نظام يكفل حق الجميع، فما بالك إذا كان ذلك الاجتماع يمثل أقدس رابطة على وجه الأرض وهي الزواج.

المجتمع مع اختلافه بحاجة إلى مُنظِّم يُنظِّم مكوناته، وينسق بينها بما فيه مصلحتها؛ لأن الإنسان بطبعه مجبول على التعايش و الأُلفة، كما أنه مجبول على الاختلاف، ومن خلال اجتماع الناس و مخالطة بعضِهم البَعض، تتولد – ولا بُد – المنازعات، والمشاكل، وتتباين الآراء.

يأتي القضاء الأسري ليمثل الاحتواء المقنن، والأكثر فاعِلِية في المجتمع؛ ذلك أن جميع أطياف المجتمع يَتَّفِقُونَ على أهمية القضاء و دوره الجوهري، و أنه المعوَّل عليه عند أيّ خلاف في وجهات النظر، أو طريقة المعيشة، أو غيرها من القضايا المجتمعية المحدودة.

المطلب الثاني: وسائل تعزيز الوحدة الوطنية في المجتمع التعددي

وسائل تعزيز الوحدة الوطنية:

لكل بناء أساس، إذا كان قويًا كان البناء قويًّا، والنقيض بالنقيض، والعكس صحيح، فكذلك وحدة المجتمعات لابد لها من أساس للبناء، ولابد لهذا البناء من مقتضيات ووسائل معززة للوحدة الوطنية، وتفصيل ذلك في الآتي:

أولًا: أساس بناء الوحدة الوطنية[2]:

1- تماسك نسيج المجتمع واللحمة بين عناصره ومكوناته.

2- تأسيس هذه الروابط على الانتماء المحمود للوطن، وإرادة العيش المشترك.

3- وحدة الدولة وتكاملها ومحافظتها على وحدة الشعب.

4- وحدة الدولة عبر وحدة نظمها الدستورية والمؤسسية الضامنة لوحدة الشعب.

ثانيًا: مقتضيات تعزيز الوحدة الوطنية[3]:

1- الاعتراف بالتعدد(التنوع والاختلاف واحترام الرأي والرأي الآخر).

2- إعلاء راية الوطن فوق كل الرايات المختلفة.

3- مساندة القيادات الوطنية بوصفها ضمانة أساسية للوحدة الوطنية.

4- الالتزام بقانون الدولة وسيادته.

5- تعزيز الجبهة الوطنية لمواجهة التحديات والأخطار الخارجية.

ثالثًا: وسائل تعزيز الوحدة الوطنية:

تتعدد وسائل تعزيز الووحدة الوطنية، وتختلف باختلاف البئيات والبلدان، وأغلبها يجتمع في النظام القضائي العادل والمؤثر في المجتمع، ولعل بعد البحث توصلت إلى أن أبرز تلك الوسائل ست وسائل، أجدها مجدية أكثر من غيرها في تعزيز الوحدة الوطنية، أذكرها في الآتي:

1- الوسيلة المعرفية:

تتكون المعرفة عند الإنسان من خلال تراكم المعلومات على مرّ الأزمنة، و تبدأ المعلومات بالتكوُّن والتراكم من الوقت الذي يبدأ الإنسان فيه بالوعي و الادراك، فمِنْ سنٍ مبكرة يستطيع الإنسان تكوين المعرفة الخاصة به؛ لأن كل ما يتعلمه الإنسان في مراحل عمره المختلفة يسمى معرفة.

الوحدة الوطنية رادفٌ مهمٌ يَحْسُنُ بالمجتمع ترسيخه في معارف المجتمع المشتركة بين أفراده، فإذا انسجمت الوحدة الوطنية مع المعرفة المجتمعية التقليدية، بات من السهولة البناء على هذه القيم المشتركة، قيم أخرى أكثر أهمية تعود على المجتمع بالنفع.

الوسيلة المعرفية من أقوى الوسائل في ترسيخ الوحدة الوطنية؛ ذلك لأن من الصعب على الفرد أن يخالف توجُّه المجتمع العام، خاصة إذا كان مُجتَمِعًا على وحدة وطنية يصعب مناقضتها.

2- الوسيلة الثقافية:

---

[2] التربية للمواطنة وحقوق الإنسان للمرحلة الثانوية، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين، 2020م، الفصل الأول، ص15-22

[3] نفسه، ص14

تُكْتَسَبُ الثقافة من خلال الكتب المقروءة والمسموعة، و من البرامج الوثائقية، ومن التجارب النافعة، ومن الترحال و التجوال، والاطلاع على ثقافات الآخرين، وكذلك من منقولات الآباء والأجداد، وغيرها من مصادر الثقافة.

سلوك الفرد المثقف في المجتمع يختلف عن سلوك غير المثقف، أو ركيك الثقافة؛ ذلك لاطلاع واعتبار المثقف بتجارب الآخرين، أما غير المثقف فلا يتعلم إلا بعد أن يكتوي بنار التجارب الفاشلة.

إن الرادف الثقافي في المجتمع هو الأسمى من بين الوسائل المعززة للوحدة الوطنية، فالفَرد المُثَقف في المجتمع بطبعه يميل للاتحاد والتقوي بالآخرين، قال النبي - ﷺ - : «إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية»[4].

تختلف مستويات الثقافة من فرد إلى آخر في المجتمع، إلَّا أن الخيطَ الناظم، و الأمر المشترك بين المثقفين تقدير أهمية **ثقافة الوحدة الوطنية**؛ لأن المستوى الأدنى من الثقافة أن تَعْلَم أن المصير مشترك، بين أفراد المجتمع الواحد، وأن التعاليم الإسلامية تدعو للتجسد في جسد واحد، قال النبي - ﷺ - : «مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمى»[5].

3- الوسيلة الاجتماعية:

من أنجع الوسائل في المحافظة على استقرار المجتمعات، ترسيخ أهمية الاستقرار في المجتمعات وفي نُفوس أفردها، يأتي ذلك من خلال خلق مجتمع يحمي نفسه بنفسه داخليًا، من خلال المجتمع الآمن فكريًا.

يُنْهِي المجتمع في كثير من الأحيان سلوكيات كثيرة خاطئة من حيث نشئتها، و له دور كبير في وأد كثير من الأفكار في مهدها قبل انتشارها، و على العكس من ذلك فإن المجتمع بمقدوره تعزيز الوحدة الوطنية بكل سهولة.

المسؤولية الاجتماعية في حماية وتطوير المجتمع هي مسؤولية مشتركة بين أبناء القطر الواحد، قال النبي – ﷺ - : «يد الله مع الجماعة»[6]، فلا يستقيم عمل إصلاحي في المجتمع دون تكاتف وتعاون.

من المسؤوليات المجتمعية المتحتمة على المؤثرين فيه، والذين هم في مقام القُدوات، و الذين يتقبل منهم الناس النصح والتوجيه، أن يحرصوا على ترسيخ الوحدة الوطنية بكل الوسائل، لأن في ذلك وحدة للكلمة، و وحدة للصف.

4- الوسيلة الدينية:

الدين والتدين هما المؤثران الأكثر قوة على الفرد و المجتمع، فحتى الفرد البعيد عن المعرفة و الثقافة، والمنعزل عن المجتمع، تجده متديّنًا بالفطرة، وهذا التدين يحرك المجتمع نحو اتجاهات معينة، وينهاه عن اتجاهات أخرى أكثر تعينًا من الأولى.

---

[4] أخرجه أبوداود(547)، والنسائي(847)، وأحمد(21710) باختلاف يسير

[5] متفق عليه، أخرجه البخاري (6011)، ومسلم (2586) واللفظ له

[6] رواه الترميذي(2167)، وقال: غريب من هذا الوجه، وقال ابن العربي في عارضة الأحوذي(5/27): وإن لم يكن لفظه صحيحًا فإن معناه صحيح

الأفكار و الاتجاهات والاجتهادات الدينية تنزل عند الناس منزلة التقديس والاتباع، ولمَّا كان الدين في مجموع أوامره حثَّ على لزوم الجماعة، وحفظ الأرواح، والأعراض، والأموال، وحماية بيضة الإسلام، كانت الوسيلة الدينية وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في سبيل تعزيز الوحدة الوطنية في أواسط المجتمعات.

جاء الدين الحنيف شموليًا صالحًا لكل زمان ومكان، ومن ضمن ما جاء به مسألة تنظيم المجتمع، وهو أول ما فعله النبي – ﷺ – عند هجرته عندما آخى بين المهاجرين والأنصار، وقد أبلى الأنصار في ذلك بلاء حسنا، قال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[7]، ومن إحسان الأنصار أن سعد بن الربيع وهو من الأنصار، يقول لعبد الرحمن بن عوف وهو من المهاجرين: "إني أكثر الأنصار مالا فأقسم مالي نصفين، ولي امرأتان فانظر أعجبهما إليك، فسمها لي أطلقها، فإذا انقضت عدتها، فتزوجها"[8]، و كانت هناك مؤاخاة أخرى بين المهاجرين أنفسهم، فأصبح كل مسلم أخ لكل المسلمين، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[9]، و تنظيم المجتمع لا تستقيم أركانه دون اتزان فكري يضمن المؤاخاة على مبادئ الاتحاد والتعاون والتناصر.

5- الوسيلة الإعلامية:

الإعلام كما هو معلوم سلاح ذو حدين إما أن ينفع نفعًا كبيرًا، وإما أن يضر البلاد والعباد ضررًا فاحشاً، فالإعلام صناعة ضخمة إما أن تهدم وإما أن تبني، وقرار الهدم و البناء - مع الأسف الشديد - بيد صناع محتواها.

أصبح الإعلام المؤثر الوحيد على آراء المجتمع الذي قل فيه وازع القراءة والتثقف، ليتلقَّف الإعلام هذه الفرصة في تمرير كثيرٍ مما لم يَتَصور القائمون عليه يومًا أن يمرروه بهذه السهولة، و بهذا القَدر من التأثير.

يتجه الإعلام في كثير من الأحيان إلى التأثير في المجتمع بقصد أو بدون قصد، فضبط الدولة، وإشرافها على الإعلام وعلى العاملين فيه، والقائمين عليه، ضبطٌ للمؤثرات التي تغير من سلوكيات المجتمع، كما أن مراقبة الدولة للإعلام يسهل عليها تحليل وتحديد مكامن الخطورة التي تهدد توجُّهات الشباب.

6- الوسيلة التربوية التعليمية:

التعليم هو أساس كل نهضة، و مبدأ كل تقدم، التعليم ينمي الفكر ويقوي المجتمع، يشكل التعليم التحدي الأكثر أهمية في كل بلدان العالم؛ لأنه المستقبل الذي تُراهن عليه الدول، فارتفاع مستوى التعليم يعني بالضرورة ارتفاع مستوى الدولة عالميًا، و هبوط التعليم هبوط للدولة.

في هذا الصدد يقول الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رحمه الله - : "إن رصيد أي أمة متقدمة هو أبناؤها المتعلمون، و أن تقدم الشعوب والأمم إنما يقاس بمستوى التعليم و انتشاره"[10]، و يقول جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين: "التعليم يأتي أولًا لتعزيز المسيرة التعليمية في بلدنا العزيز، و الطلبة هم عماد المستقبل و أمله والأساس الذي ينطلق منه الوطن لعلو بنيانه ومنطلقا لمستقبل أجياله"[11].

---

[7] سورة الحشر: 9

[8] رواه البخاري: 3780

[9] سورة الحجرات: 10

[10] الإمارات اليوم، 19 يونيو 2018م، المصدر: دبي- الإمارات

[11] جريدة الوسط، الأربعاء، 1 ديسمبر 2010م، العدد 3009

يشكل التعليم أفكار المتعلم، لا سيَّما في المراحل العمرية و الدراسية الأولى، فالعلم في الصغر نقش على الحجر كما هو معلوم، فإذا استُغلت هذه المرحلة استغلالًا طيبًا، ستظهر الثمار على المجتمع بصورة إيجابية.

- **اجتماع وسائل تعزيز الوحدة الوطنية في النظام القضائي:**

من الملاحظ أن وسائل تعزيز الوحدة الوطنية كثيرة العدد، متنوّعة الأسلوب، وقد يُحتار بينها، أيُّها الأسلم في التطبيق، والأفضل في ترسيخ الوحدة داخل المجتمع، إلَّا أن الصواب في ضرورة الجمع بينها، **و لا تجتمع هذه الوسائل إلا في القضاء؛** لذلك كان دور الجهاز القضائي في تعزيز الوحدة الوطنية بالغَ الأهمية، لا سيما أنه يتميَّز عن غيره بالإلزاميَّة، فالمُتَأَمِل في النظام القضائي، يجدُه مؤثرًا بشكل صارخ على المجتمع، وتصرفاته، ونمط حياته؛ ذلك أن القضاء يقع في صدور أفراد المجتمع، موقع الاحترام والتقدير والاتباع، كما أنَّ في مقدُور النظام القضائي استعمال وسائل تعزيز الوحدة الوطنية على اختلاف أساليبها، على نطاق واسع في جميع طبقات المجتمع، وهذا الأمر كذلك لا يتأتَّى إلَّا للسلطة القضائية.

المبحث الثاني: أهمية ودور قانون الأسرة الموحد

المطلب الأول: أهمية قانون الأسرة البحريني في تعزيز الوحدة الوطنية

ـ أهمية قانون الأسرة البحريني المُوحَّد

يشكل قانون الأسرة الموحد الحدَّ الفاصل بين عشوائية القضاء الشرعي، وبين انتظام وترتيب القضاء الشرعي المتمثل في محاكم الأسرة، يتضمن هذا المبحث أهمية القانون قبل اللجوء إلى القضاء وبعده.

أولًا: أهمية قانون الأسرة قبل اللجوء للقضاء:

استوعب قانون الأسرة الموحد القضايا التي غالبًا ما تكون بين الأزواج، لذلك ضمَّنَها في مواده، وعالجها معالجة دقيقة، يسهل معها معرفة الحقوق والواجبات من الطرفين، قبل اللجوء إلى محاكم الأسرة؛ ذلك أن القانون يعطي تَصَوُّرًا واضحًا عن ماهية الحكم الذي سيصدُر في حال اللجوء إلى القضاء، وإن لم يكن الحكم

نفسه، فإنه سيكون قريب أو مشابه له، كما أن للقضاء أهمية عظيمة في نفوس الناس كان ينبغي أن تنزه ساحته وتصان جوانبه مما قد يشوبه ويدنس حرمته سواء كان في القضاء ذاته أم في شخصية القاضي[12].

سُمي القانون الموحد بـ "قانون الأسرة" فيما كان القانون الملغي 19/ 2009 يسمى: "قانون أحكام الأسرة"، ويسمى في سوريا، والأردن، والكويت، والسودان، واليمن، وعمان، والإمارات، ووثيقة مسقط للنظام "القانون" الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة1422- 2001 م، تسمى كلها قوانين الأحوال الشخصية[13].

يقول المعلقان على قانون الأسرة: "أن الواضع للقانون البحريني قد أصاب أن أطلق على القانون الجديد قانون الأسرة، ولم يجر على الإطلاق الشائع قانون الأحوال الشخصية، ومرجع هذا الصواب أن القانون لم ينظم إلا تلك المسائل المتعلقة بالزواج وآثاره، والفرقة وآثارها، أما بقية المسائل المدرجة ضمن ما يعرف بالأحوال الشخصية فلم تتناولها نصوصه، يتضح ذلك بالإحاطة بمشتملات مصطلح الأحوال الشخصية"[14].

المقصود بمصطلح الأحوال الشخصية: "هو ما جاء في حكم قديم لمحكمة النقض المصرية بتاريخ6/2/ 1934 ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التي رتب القانون عليها أثرا قانونيا في حياته الاجتماعية، ككون الإنسان ذكرا أو أنثى، أو كونه زوجا، أو أرملا، أو مطلقا، أو أبا أو ابنا، شرعيا، أو كونه تام الأهلية أو مقيدها، لسبب من أسبابها القانونية"[15].

تعطينا هذه اللمحة عن القانون تصورًا عن مدى أهمية القانون في حياة الأسر قبل اللجوء للقضاء، لما في الأحكام من دقة ووضوح، وبما يجده المُطَّلع والمهتم من جودة في تنفيذه، وأن المقنن قد راعى فيه جميع أبناء المجتمع، وطوائفه، مع حرصه على المقاصد الشرعية.

حرص قانون الأسرة الموحد على تنظيم الأسر بكافة مستوياتها، ومن ذلك تثقيف الزوجين بما عليهم من واجبات، وبما لهم من حقوق، فتتمحور الأسرة حول تلك الدائرة من الحقوق والواجبات؛ ليقوم كل فَرد بدوره في الأسرة، تفاديًا لشعور الظلم، ودفعًا لتوهم من أحد الطرفين بأنه يقوم بما لايلزمه القيام به.

تكمن أهمية قانون الأسرة قبل اللجوء للقضاء في تنظيمه للأسره، وترتيبه لمجريات إنشاء الأسرة وتكوينها؛ لذلك اعتنى القانون بموضوع الاشتراط في عقد الزواج فنبه إليه في العناوين، ليكون حكما بارزا أمام المخاطبين بالأحكام من الرجال والنساء، كما تناوله في مستهل تنظيم إنشاء عقد الزواج، وبعد تعريف عقد الزواج مباشرة، وكما يُقال إنما يقدم من الأمور أهمها، وأما عناية القانون بالتفصيلات فمن مظاهرها أنه حرص على تناول الجوانب الموضوعية والإجرائية للاشتراط، فجاء نص المادة السادسة على النحو التالي[16]:

أ- الأزواج عند شروطهم إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا.

ب- إذا اقترن العقد بشرط ينافي غايته أو مقصده فالشرط باطل والعقد صحيح.

ج- لا يعتد بأي شرط إلا إذ نص عليه صراحة في عقد الزواج أو أثبت بالبينة أو أقر به الزوجان.

---

[12] عبدالرحمن إبراهيم الحميضي، القضاء ونظامه في الكتاب والسنة - رسالة دكتوراه – مركز بحوث الدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1409هـ، ص 66

[13] أحمد محمد بخيت الغزالي، ياسر عبد الرحمن المحميد، التعليق على قانون الأسرة البحريني، الطبعة الأولى، ص30

[14] نفسه، ص31

[15] أحمد الغزالي، ياسر المحميد، التعليق على قانون الأسرة البحريني، ص30

[16] أحمد الغزالي، ياسر المحميد، التعليق على قانون الأسرة البحريني، ص87

د- للزوجين عند الإخلال بموجب الشرط طلب الوفاء به، ووفقاً للفقه السني يكون تحت طائلة فسخ العقد أو التطليق.

فالفقرة (أ) تقرر أن المبدأ العام هو الالتزام بكل شرط لا يحرم حلالا أو يحل حراما.

والفقرة (ب) تحمي العقد من البطلان في حالة اشتراط ما ينافي غاية العقد ومقصده، فيبطل الشرط ويبقى العقد صحيحا .

والفقرة (ج) تتوسع في إثبات ما تم الاتفاق عليه من الشروط .

الفقرة الأخيرة تبين أن لكل واحد من الزوجين أن يشترط، وله أن يطلب عند عدم الوفاء بالشرط الوفاء به، غير أنه متى كانت المنازعة مما يدخل في ولاية الدوائر الشرعية السنية فمن حق المضرور أن يطلب فسخ العقد أو التطليق طالما أخل المشروط عليه بالشرط.

ثانيًا: أهمية قانون الأسرة بعد اللجوء للقضاء:

إذا تمكنت المشاكل والمنازعات والمشاحنات من الأسرة، وتحولت الأسرة من مصدر للاستقرار إلى مصدر للاضطراب، ومن منبع للسعادة إلى منبت للتعاسة، وَجَبَ عندئذ اللجوء للقضاء لحل المخاصمة والمشاكسة؛ ذلك لحفظ مصلحة الأبناء في المقام الأول، وعدم التظالم في المقام الثاني.

عند اللجوء للقضاء يواجه المتخاصمون عقبات منها طول أمد التقاضي، ولعل تقصير أمد التقاضي في المنازعات حلم عزيز المنال في زماننا، فإثبات المدعَى، وتقدير الدفع، ووزن الدفاع، مع كثرة القضايا، وزيادة المشاحنات، ناهيك عن اللدد في الخصام، يجعل الفصل فورا في دعاوى النفقات ضربا من الخيال[17].

يُصدم اللاجئون إلى القضاء بعائق آخر هو اختلاف تقديرات القُضاة وبيئاتهم التي تؤثر في الأحكام التي جعل القانون تقديرها بيد القاضي، ناهيك عن الاختلافات العقدية والفكرية للقُضاة، وتنقسم مدارس العقدية والفكرية إلى أقسام عديدة، كلها لا تؤثر على قانون مكتوب ومنشور ومطبق، ومشروح وتم التعليق عليه من قبل مُقننيه، فهذه الميزات الكثيرة لتقنين الأحوال الشخصية، يجعل من التقنين مَطلَباً ضرورياً في زمننا المعاصر، لا سيما في تراجع الاجتهاد، فنادراً ما يدعي أحد الاجتهاد في هذا الزمن؛ لذلك أصبح من المُلزم وضع قوانين تَحكُمُ توجُّهَات القُضاة.

يقول في ذلك القاضي بمحكمة الاستئناف العليا الشرعية في مملكة البحرين نواف المرابطي: "أضحى التشريع في وقتنا الحاضر ضرورة ملحة، وحاجة ماسة، فعصر العرف قد بدأ يتلاشى، تدريجيًّا بعد أن توجهت الدول إلى التقنين، وذلك لأغراض التنظيم التشريعي، واستقرار الثقة في المعاملات، إضافة إلى أنه يسهل للأفراد الرجوع إليه للتعرف إلى حقوقهم وواجباتهم، كما أن وجود التشريع دليل على رقي المجتمع وتقدمه، وهو ضروري لا تستقيم الحياة بدونه، والتشريع إصلاح، وحاجة الناس على الإصلاح أمر ضروري، فهو كإصلاح المسكن والبدن"[18].

---

[17] أحمد الغزالي، ياسر المحميد، التعليق على قانون الأسرة البحريني، ص319

[18] نواف محمد المرباطي، المرشد إلى قانون الأسره وتطبيقاته في ضوء أحكام التمييز والمحاكم الشرعية، النفقات والأجور والحضانة والرؤية، دار الطالب الأزهري، الطبعة الأولى، 2021م، القاهرة، مصر، ص11

من النماذج التي يمكن تقديمها على أهمية قانون الأسرة بعد اللجوء للقضاء آخر مادة في القانون وهي المادة 141، ونصها في ما يأتي[19]:

أ- إذا تنازع الزوجان في متاع المنزل ولا بينة لأحدهما فيما يدعيه فعلى القاضي الحكم بالآتي:

1- ما يصلح عادة للرجال دون النساء فللزوج بيمينه.

2- ما يصلح عادة للنساء دون الرجال فللزوجة بيمينها.

3- ما يصلح للزوجين ولا بينة لأحدهما فيه تعين تحليفهما وتقسيم المتاع بينهما.

ب- يسري هذا الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر، أو بين ورثتهما.

يعلق المعلقان على القانون بقولهما[20]: "المشهور عند المالكية في النزاع على الأمتعة المنزلية أن ما صلح لكل واحد منهما فهو له، وما صلح لهما كان للرجل، لأن البيت للرجل ويده عليه أقوى".

وجهة الجمهور التي أخذ بها القانون: "أن أيديهما جميعا على متاع البيت، بدليل ما لو نازعهما فيه أجنبي، كان القول قولهما، وقد يرجح أحدهما على الآخر يدا وتصرفا، فيجب أن يقدم، وحيث تنازعا ما في أيديهما، ولا مزية لأحدهما على صاحبه، يقسم بينهما".

على ذلك فإنه إذا تنازع الزوجان على شيء من أمتعة المنزل: "فإن كانت هناك بينة لأحدهما حكم بها"، وإن لم يكن فينظر إلى هذه الأمتعة: "فما كان صالحاً للزوج أخذه بيمينه"، وما كان صالحاً للزوجة أخذته بيمينها، والصلاحية تعرف عن طريق العرف، وإذا كانت الأمتعة عرفاً تصلح للطرفين فتقسم بينهما بالسوية مع يمين كل واحد منهما، ونحسب أن هذا أعدل الأقوال وأقربها إلى عرف المملكة، وإذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فالحكم حينئذ كالحكم عند اختلاف الزوجين، ولا يختلف الحكم إذا كان أحدهما حياً والآخر ميتاً.

نرى من مواد القانون الحرص على عدم الاختلاف، وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويظهر في ذلك حرص المقنن البحرين على استقرار الأسرة البحرينية، وأن أثاث المنزل بعد الانفصال من الأمور التي يرجح الخلاف عليها، ففصل القانون فيه.

أخذ المشرع البحريني نصوص المواد من المصادر الفقهية المعتمدة، والأكثر ملائمة للواقع، وبعض النصوص في التشريعات العربية، وأخذ ما يخص أحوال الأسرة من زواج وطلاق وآثارهما، وألزم القاضي بأن يتقيد في التطبيق بمواد القانون، وأما في حال خلو نص من القانون فقد عالج ذلك وأسعفه بالرجوع للمشهور من مذهب الإمام مالك، دون غيره، فإن لم يجد المشهور من المذهب، منحه الحق بأن يأخذ بغيره من المذاهب، وهذا ما يجعل من القانون مهمًا عند اللجوء للقضاء[21]، ولعل في التاريخ شيء من ذلك فقد أورد الدهلوي: "أن بعض القضاة لما جاروا في أحكامهم صار أولياء الأمور يلزمون القضاة أن يحكموا بمذهب معين لا يعدونه ولم يقبل منهم إلا ما لايريب العامة ويكون شيء قد قيل من قبل"[22].

---

[19] قانون الأسرة الموحد، قانون رقم (19) لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة، التاريخ:2017/07/20، رقم الجريدة الرسمية:3323

[20] أحمد الغزالي، ياسر المحميد، التعليق على قانون الأسرة البحريني، ص793

[21] نواف المرباطي، المرشد، ص13

[22] محمود بن محمد عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، المطبعة المصرية الأهلية الحديثة القاهرة، ص95

المطلب الثاني: دور قانون الأسرة في تعزيز الوحدة الوطنية

- **تقريب قانون الأسرة بين المذاهب والطوائف**

يجمع قانون الأسرة الموحد في طياته أحكام الفقه السني، وأحكام الفقه الجعفري، وفي هذا الجمع مساواة وعدم تمييز، كما أنه يضمن عدم تلاعب المتلاعبين بالفروقات الفقهية بين المذهبين، ووضع الأحكام من كل مذهب قرب الآخر، يظهر في أكثر من موضع تشابه الأحكام واختلاف اللفظ، يتضمن هذا المبحث تكفل القانون بحق الطائفتين مجتمعتين، ومراعاة التباين بين المذاهب والطوائف.

- **التكفل بحق الطائفتين المذهبيتين مجتمعتين:**

لم يُفَرِّق قانون الأسرة الموحد بين الفقه السني والفقه الجعفري في مواده، فجمَع بين الفقهين في قانون واحد ملزم للطرفين، وفي ذلك كفالة لحق الطائفتين في التحاكم لقانون واحد منضبط؛ ذلك للخروج من مشكلة الأحكام المختلفة في القضايا المتشابهة.

يقول في ذلك المعلقان على قانون الأسرة الموحد: "يكون الاختصاص في القضايا المترتبة على عقود الزواج على أساس المذهب الذي تم إبرام عقد الزواج على مقتضى أحكامه، ويحدد ذلك حسب الدائرة الشرعية أو مأذونها الذي وثق عقد الزواج، فتقييد سريان الأحكام بالاختصاص المقرر بقانون السلطة القضائية أسس لاختصاص إرادي يقوم على اختيار راغبي الزواج"[23].

من الأمثلة الصارخة على تكفل المقنن البحريني بحق الطائفتين مجتمعتين المادة الرابعة من قانون الأسرة الموحد[24]: "مراعاة أحكام المواد من (13) حتى (21) من قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002، تسري أحكام هذا القانون على جميع المنازعات التي تدخل في ولاية المحاكم الشرعية، وعلى من يتبع الفقه السني أو الفقه الجعفري".

يتضح من خلال المادة مراعاة الخصوصية المذهبية، وتفصيل ذلك فيما يأتي[25]:

في ظل القانون القديم كان يعترض على المادة 4 من القانون 19 لسنة 2009 بإنها تفتقد صفتي العمومية والتجريد؛ لأنها تقصر سريان القانون على المنازعات التي تخضع لولاية الدوائر السنية وحدها دون تلك التي تخضع لولاية الدوائر الجعفرية، وكان الرد آنذاك من قبل المعلقان على القانون الموحد على ذلك" "أن العمل بحكمها مقرر أصلا بالمادتين 13، 14 من قانون السلطة القضائية، ويمكن القول بأن اعتبار هذا الحكم في التطبيق يعد من النظام العام؛ لأنه يرمي إلى تحقيق مصلحة عامة للبلاد، ويقوم على اعتبار مستقر في الضمير البحريني بحيث يتصور تأذي الشعور العام عند عدم الاعتداد به، وقد مضى على ممارسته زمن طويل جدا حتى غدا بمثابة العرف الدستوري".

ليس هناك إخلال بمبدأي العمومية والتجريد، ولنا في النصوص التي تنظم حقوق وواجبات الوزير، أو النائب، المثل الشاهد، فهي نصوص تسري على آحاد بصفاتهم لا بذواتهم، وليس المقصود بالمساواة في الدستور مساواة الميزان، إنما المقصود مساواة التكافؤ في الحقوق والواجبات، ولا يخل بعمومية القاعدة وتجردها أن يكون موضوعها شخصا واحدا أو أكثر على ألا يحدد بشخصه.

---

[23] الغزالي، المحميد، التعليق على قانون الأسرة، ص9

[24] قانون الأسرة الموحد، قانون رقم (19) لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة، التاريخ:2017/07/20، رقم الجريدة الرسمية:3323

[25] الغزالي، المحميد، التعليق على قانون الأسرة، ص41

ثم إن من المألوف في كثير من القوانين العربية أن يخضع لأحكامها بعض المواطنين دون عامتهم.

تعد المادة الثالثة من قانون الأسرة الموحد من أبرز مظاهر التكفل بحق الطائفتين مجتمعتين، ونص المادة فيما يأتي[26]:

"فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون، يحكم القاضي بالنسبة لمن يطبق عليهم الفقه السني بالمشهور في المذهب المالكي، فإن لم يوجد أخذ بغيره من المذاهب الأربعة في الفقه السني، ويَحكم بالمشهور في الفقه الجعفري بشأن من يطبق عليهم الفقه الجعفري، وإذا تعذر ذلك حكم القاضي بالنصوص والقواعد الفقهية العامة في الشريعة الإسلامية لأسباب يبينها في حكمه".

يقول المعقان على القانون في تسبيب الأحكام بالقواعد الفقهية العامة التي ذكرت في القانون[27]: "حسب المادة الثالثة فإن القاضي السني لا يلجأ إلى تأسيس الحكم على القواعد الفقهية العامة إلا إذا لم يجد حكما تفصيليا في المذاهب الأربعة، أما القاضي الجعفري فيلجأ إلى القواعد العامة كلما خلت الواقعة من نص القانون، ومشهور المذهب الجعفري".

يلاحظ أن في ذلك تَكَفُلًا بحقوق الطائفتين في البلاد، مع راعاة خصوصية كل مذهب بأحكامه الفقهية الخاصة، ومحاولة الموازنة بينها، في إطار من التقنين المنضبط وفق الأعراف القانونية، للحفاظ على الوطن؛ فنعمة الوطن من النعم التي تستحق الشكر من المتنعمين، ومن الآخرين تستوجب الصبر والتصبر[28].

- **مراعاة التباين والاختلاف بين المذاهب والطوائف:**

راعى القانون الموحد الآراء والتوجهات المختلفة بين الفقهين الفقه السني والفقه الجعفري، في إطار من التقنين المحكم قانونيًا، كما حرص على عدم التمييز بين الفقهيين لا في الشكل ولا في المضمون، وإنما سمي القاضي حاكمًا لمنعه الظالم من الظلم، فلا يستقيم أن يظلم القاضي بنفسه مذهبًا أو طائفة كاملة[29]، ولعل القارئ للقانون يلتمس الحرص على ذلك من مواد القانون الموحد.

من أمثلة مراعاة قانون الأسرة الموحد الفوارق والاختلافات بين المذاهب والطوائف في مملكة البحرين، ما ورد في خضمه من المصادر الاحتياطية في تنظيم أحكام الأسرة والمتمثل في المادة الثالثة من القانون.

يقول المعلقان على القانون[30]: "في الفكر القانوني تنقسم مصادر القاعدة القانونية إلى أصلية أو أساسية، واحتياطية، وفي ظل التقنين يكون التشريع المكتوب هو المصدر الأساسي، **ومن أهم ميزاته أنه يُوحِّد تطبيق الأحكام**، ويحقق العلانية، والوضوح، ويساعد في سرعة الفصل في المنازعات".

يُضِيفَان في موقع آخر لزيادة تبين مراعاة القانون لتباين المذاهب والطوائف[31]: "يتعين على القاضي في ظل المادة الثالثة محل التعليق أن يتقيد في التطبيق بالتدرج الوارد في المادة المذكورة، فلا ينتقل القاضي السني

---

[26] قانون الأسرة الموحد، قانون رقم (19) لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة، التاريخ:2017/07/20، رقم الجريدة الرسمية:3323

[27] الغزالي، المحميد، التعليق على قانون الأسرة، ص55-57

[28] عبدالرحمن بن جميل، مفهوم الوطنية في ضوء الكتاب المبين والسنة النبوية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، بدون سنة نشر، ص13

[29] عيسى بن عثمان بن عيسى بن غازي الغزي، أدب القضاء، مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى باز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1417هـ، ص6

[30] الغزالي، المحميد، التعليق على قانون الأسرة، ص12

إلى المشهور في المذهب المالكي إلا إذا خلا القانون من نص يدل، بأي طريق، على حكم الواقعة، فإن لم يوجد نص ووجد المشهور في المذهب المالكي فلا يتركه إلى غيره، كما لا يترك غير المشهور في المذهب المالكي إلى القواعد العامة في الفقه الإسلامي متى وُجِدَ للمسألة حُكْمٌ في المذاهب الأربعة، وليس للقاضي الجعفري أن يترك النص القاضي متى وجد، فإن عدم فالمشهور في الفقه الجعفري، ولا يطلب الحكم من غيره طالما وجد، وعلى القاضي السني أن يبرر سبب أخذه بأي من أقوال المذاهب وتقديمه على غيره، ببيان أنه أخذ به لكونه الأرجح من بين الأقوال لسبب أو لآخر، لكن لا عليه، ولا على القاضي الجعفري إن لم يبرر نزوله على المشهور في المذهب فهو ملزم بالحكم بمقتضاه، عند عدم النص، ولو لم يبد له وجهه".

المرعي من الأحكام عند النص على التفرقة بين الفقهين، يعتبر من أمثلة احتواء المذاهب ومراعاتها من قبل المقنين[32]: تنص المادة 14 من قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون 42 لسنة 2002 على أنه: "يكون اختصاص محاكم القضاء الشرعي على أساس مذهب المدعي وقت رفع الدعوى، واستثناءً من أحكام الفقرة السابقة، يكون الاختصاص في القضايا المترتبة على عقود الزواج على أساس المذهب الذي تم إبرام عقد الزواج على مقتضى أحكامه، ويتحدد ذلك حسب الدائرة الشرعية أو مأذونها الذي وثق عقد الزواج، ويكون الاختصاص على أساس مذهب الزوج وقت إبرام عقد الزواج وذلك إذا لم يوجد عقد زواج موثّق، أو إذا تم توثيق العقد خارج مملكة البحرين ولم يصدق عليه من أي من الدائرتين".

يضيف المعلقان: "بأدنى تأمل يتضح لنا الاتصال الوثيق بين نصي المادتين 14 من قانون السلطة القضائية والخامسة من القانون 19 لسنة 2017، وأن الأخيرة ألغت عملا حكم الفقرة الثانية من المادة 14، ولكن المادة الخامسة بصياغتها الماثلة تثير إشكالات مردها أن ظاهرها نسخ الاختصاص الشخصي المقرر بالمادة 14 من قانون السلطة القضائية لاسيما مع نص المادة 7 من القانون 19 / 2017 على أن (ويلغى كل نص يتعارض مع أحكام المرفق) يعني قانون الأسرة".

لزيادة الحرص على مراعاة التباين والاختلاف بين المذاهب والطوائف راعى القانون ما إذا عُقد عقد الزواج خارج البحرين، فتوفيقا بين نصي المادتين نقول بحمل نص المادة الخامسة على معنى أنه يراعى في الحالات التي تختلف فيها الاجتهادات بين الفقهين السني والجعفري قواعد الاختصاص الشخصي المقررة بالمادة 14 ليتأتى التطبيق على الوجه الأليق بالاعتبارات المجتمعية في المملكة، مع مراعاة أنه في العقود التي تبرم أو توثق خارج البحرين يتحرى القاضي الدائرة المختصة والفقه الواجب التطبيق إن كان ثم اختلاف في المسألة بين الاجتهادين السني والجعفري ملتزما في تقريره الترتيب الآتي[33]:

1- تحديد الاختصاص والفقه الواجب التطبيق على أساس المرتكز الفقهي لعقد الزواج، كما لو شهد على العقد رجل وامرأتان، فإنه شاهد على أن العقد تم وفقا لمذهب أبي حنيفة النعمان السني، ولو وقع العقد دون إشهاد قط فتلك قرينة على تقليد الفقه الجعفري في إبرامه.

2- إن لم يتميز العقد بفقه بعينه يؤخذ باتفاق الزوجين على القبول بأي الفقهين المعتبرين في التقنين البحريني.

3- إن لم يكن اتفاق أخضعت المنازعة للدائرة المقلدة لمذهب الزوج عند إبرام عقد الزواج، وعليها إخضاع هذا الزواج وآثاره للاجتهاد الفقهي لمذهب الزوج في النطاق المقرر بنصوص قانون الأسرة.

---

[31] نفسه، ص59

[32] الغزالي، المحميد، التعليق على قانون الأسرة، ص61-62

[33] الغزالي، المحميد، التعليق على قانون الأسرة، ص61

- يعد هذا التنظيم بين المذاهب، من التنظيمات المتطورة في مجال مراعاة التباين بين المذاهب؛ ذلك للحرص على الوحدة الوطنية في المجتمعات، وهذا التوجه حافظ عليه المقنن البحريني في جميع مواده في قانون الأسرة الموحد، فأضحى بعد توفيق الله مصدرًا وانموذجًا لتعزيز الوحدة الوطنية في مملكة البحرين.

الخاتمة

لقد أكرمني الله – عز وجل – بعظيم منِّه، بأن تكرم عليَّ بإتمام هذا البحث الذي تناولت فيه دور القوانين الأسرية في تعزيز الوحدة الوطنية، عن طريق عرض أنموذج معاصر هو قانون الأسرة البحريني الموحد، المعني بترسيخ الوحدة الوطنية في المجتمع البحريني. المتكون من طافتين هما السنية والجعفرية.

وفيما يلي أقدم أهم النتائج التي توصلت لها، والتوصيات التي أقترحها:

أولًا: أهم النتائج:

1 -للقوانين الأسرة دور بارز في تعزيز الوحدة الوطنية يظهر من خلال ترتيب المجتمع، وضبط أفراده.

2 -حِرصُ مملكة البحرين منذ تأسيسها على ضبط القضاء الأسري وتفعيل دوره في المجتمع، من خلال الجهاز القضائي وسن التشريعات، ومن خلال أصحاب الفضيلة القضاة.

3 -يُعتبر قانون الأسرة الموحد نقلة نوعية في الوحدة الوطنية، والتقريب بين المذاهب في مملكة البحرين.

ثانيًا: أهم التوصيات:

1 -دعم جهود قوانين الأسرة في تعزيز الوحدة الوطنية سواء ما كان منها في مجلس القضاء أو خارجه.

2 -إنجاز المزيد من الأبحاث التي تتناول جوانب الوحدة الوطنية في المجتمعات، خاصة ما يؤثر منها على الأمن الفكر والاجتماعي.

3 -على المنظومة القضائية العناية بالمجتمع وبالأسرة؛ للحفاظ على اللحمة المجتمعية.